رِسَالَةُ أَبِي دَاوُد إلى أَهْلِ مَكَّةَ
في وَصْفِ سُنَنِهِ

للإمام أبي داود سُليمان بن الأَشعث السِّجِسْتَاني

(٢٠٢هـ- ٢٧٥)

عناية وتعليق

شاهر بن سيد زكي أبو سعدة

عفى الله عنه وعن والديه والمسلمين

مؤسسة الجليمي للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى لمؤسسة الجليمي

١٤٣٧هـ- ٢٠١٥م

رقم الإيداع:	٢٠١٥/١١٥٤٨
الترقيم الدولي:	**I.S.B.N: ٩٧٨-٩٧٧-٨٥١٩٣-٦-٥**

مؤسسة الجليمي للنشر والتوزيــع

٨١ شارع البستان (عبد السلام عارف سابقًا)

تقاطع شارع الجمهورية- عابدين- القاهرة

هاتف: ٢٣٩٣٥١٩٠ -٠١٠٠٦٧٥٦٧٣٩- ٠١١١٩٩٠٣٨٣٥

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه «**رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه**»، وهي المدخل والمفتاح لـ «سنن أبي داود»، وكانت قد طبعت مرارًا، فأول من نشرها: زاهد الكوثري، ثم أخرجها الدكتور: محمد لطفي الصَّبَّاغ- حفظه الله- محققة تحقيقًا علميًّا على عدة نسخ خطية ومطبوعة، ولعل نَشْرته أحسن النشرات، وفيها نقد لطبعة الكوثري، ثم أخرجها الشيخ: عبدالفتاح أبو غُدة -رحمه الله-، فأخرجَ الشيخُ الصباغ نشرة أخرى للرسالة، ونَقَد فيها عمل أبي غدة، ولما نفدت نسخ الرسالة، واختفت من

المكتبات[١]، رأيتُ إعادة إخراجها، وأثناء عملي في مكتب شيخنا الفاضل: عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم- حفظه الله- وقفتُ على صورة لنسخة خطية لرسالة أبي داود في مكتبة شيخنا، فطلبتُ منه أخذ صورةٍ منها، فأذن لي، جزاه الله خيرًا، وجعله نافعًا أينما حَلَّ.

وهذه النسخة جعلتها الأصل في إخراج الرسالة، وهي مصورة من أصل محفوظ في جامعة برنستون يهوذا بأمريكا، وهي في مجموع برقم (٤٩٩٩)، يضم:

١- «السنن» لأبي داود – رواية ابن دَاسَة -.

٢- «المَرَاسيل» لأبي داود.

٣- «تسمية شيوخ أبي داود» للجياني.

٤- «رسالة أبي داود لأهل مكة».

وهي صفحة ونصف تقريبًا، مزدحمة الكلمات، وخطها عسر، وسأعرضُ صورتها فيما يلي.

---

(١) وكنت أبحث عن نسخة لنفسي في المكتبات والمعارض فما وجدت نسخة إلا بعد زمن.

قمتُ بنسخ المخطوطة، ثم قابلتُ المنسوخ على الأصل لاستدراك ما قد يفوت، وقد استفدتُ كثيرًا من عمل الدكتور الصباغ حفظه الله، ووضعتُ في نسختي العناوين التي عنون بها للفقرات، جزاه الله خيرًا ونفع به، وقابلتُ منسوختي على نشرته وأثبتُّ ما بينهما من فروق.

والدكتور الصباغ اعتمدَ في إخراج الرسالة على ثلاث نسخ خطية، وهي:

١- نسخة دار الكتب الظاهرية.

٢- نسخة محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

٣- نسخة برنستون - التي اعتمدتُ عليها.

واعتمدَ أيضًا على الكُتب التي نقلت من الرسالة واثبتَ الفروق في ذلك.

وأسألُ اللهَ لي وله القَبول، وأن يعفو عَنَّا. وقابلتُ الرسالة كذلك على «مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود» للسيوطي بتحقيق الدكتور/ محمد إسحاق، وقد أورد السيوطي في أول شرحه رسالة أبي داود كاملة، فقابلتُ عَملي على نسخة

السيوطي وأثبتُّ ما فيها من فروق.

وأسألُ الله جل وعلا أن يرزقني العلم النافع والعمل الصالح، وأن ينصر دينه وكتابه وسنة نبيه وعباده الموحدين في كل مكان، وأن يهيئ لهذه الأمة أمر رشد يعز فيه أهل طاعته ويمكن لهم، ونسأله تعالى أن يحفظنا بحفظه، وأن لا يجعل لفاسق ولا ظالم علينا سبيلًا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وكتب

أبو طلحة: شاهر بن سيد زكي أبو سعدة

عفا الله عنه ووالديه وأهله والمسلمين

تَرْجَمَةُ المُصنف

هو أبو داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني(١).

*** مولده:**

قال الذهبي: «ولد سنة اثنين ومائتين، ورحل، وجمع، وصنف، وبرع في هذا الشأن»(٢).

متى خرج للطلب؟

قال الذهبي: أول ما قدم من البلاد، دخل بغداد، وهو ابن ثمان عشرة سنة، وذلك قبل أن يرى البَصْرة، ثم ارتحل من بغداد إلى البصرة(٣).

*** شيوخه:**

سمع من القَعْنبي، وسُليمان بن حَرْب، وعبد الله بن رجاء، وأبي الوليد الطيالسي، موسى بن إسماعيل، وأبي تَوبة، وحَيوة ابن شُريح، وهِشَام بن عمار، وإسحاق بن راهويه، وأحمد

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٤).

(٣) «السير» (١٣/ ٢٢١).

ابن حنبل، وقُتيبة بن سعيد، وأحمد بن صالح المصري، وعلي ابن المديني، والحكم بن موسى، وسعيد بن منصور، وعبد الوهاب بن نَجدة، وعلي بن الجعد، وعمرو بن عَون، ومُسدد بن مُسرهد، ويحيى بن معين، وأمم سواهم[١].

*** حدث عنه:**

أبو عيسى الترمذي في «جامعه»، والنسائي - فيما قيل -[٢] وغيرهما، وذكر أن الإمام أحمد روى عنه حديثًا[٣].

*** منزلته وثناء العلماء عليه[٤]:**

قال الخلال: أبو داود الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصره بمواضعه أحد في زمانه، رجل ورع مقدم، سمع منه أحمد بن حنبل حديثًا واحدًا، كان أبو داود يذكره.

---

(١) «السير» (١٣/ ٢٠٤ – ٢٠٥).

(٢) انظر السير (١٣/ ٢٠٧).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٢).

(٤) كنت قد ذكرت طائفة من أقوال العلماء في ذلك، ثم آثرت حذفها طلبًا للاختصار، ومن أرادها فليرجع لـ «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٢١٢) وما بعدها.

*** وفاته:**

قال الذهبي: قال أبو عبيد الآجري: توفي أبو داود في سادس عشر من شوال، سنة خمس وسبعين ومائتين.

*** مؤلفاته:**

١- «السنن»[١] وهو غني عن التعريف، روى الحافظ أبو طاهر السلفي بسنده إلى حسن بن محمد بن إبراهيم، أنه قال: رأيتُ رسُولَ الله ﷺ في المَنَام يقول: «مَنْ أرادَ أن يستمسكَ بالسنن فليقرأ (سنن أبي داود)».

قال ابن الأعرابي: إن حصل لأحد علم كتاب الله و«سنن أبي داود» يكفيه في مقدمات الدين، ولهذا مثلوا في كتب الأصول لبضاعة الاجتهاد في علم الحديث بسنن أبي داود،

---

(١) طبع مرارًا، ولعل أحسن طبعاته طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق/ شعيب الأرنؤوط، تليها طبعة/ محمد عوامة، وشروحه كثيرة لعل أفضلها: «عون المعبود» للعظيم آبادي، وأفضل طبعاته ط دار المعارف بتحقيق مشهور سلمان، وانظر: «المدخل إلى سنن الإمام أبي داود» للدكتور/ محمدي النورستاني، و«الإيجاز في شرح سنن أبي داود» للنووي بتحقيق/ مشهور سلمان.

وهو لما جمع كتاب السنن قديمًا عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه(١).

وقال الحافظ أبوة بكر الخطيب: كتاب «السنن» لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين مثله.

قال النووي في القطعة التي كتبها من «شرح سنن أبي داود»: ينبغي للمشاغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبي داود لمعرفته التامة؛ فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتج بها فيه مع سهولة تناوله وتلخيص أحاديثه وبراعة مصنفه واعتنائه بتهذيبه.

أنشد الحافظ أبو طاهر السلفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لَانَ الحَـــدِيثُ وعِلْمُـــه بكمالـــهِ
لإمَــــام أهليــــهِ أبــــي داودَ
مثــل الــذي لَانَ الحديــدَ وســبكه
لنبــــيّ أهــــلِ زمانـــــه داودَ

«انظر: «الحطة» لصديق حسن خان»: ص/ ٣٨٢ – ٣٨٣.

(١) ينظر: «تاريخ بغداد»: (٩/ ٥٦).

وهذا الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يصف «السنن» لأبي داود بأم الأحكام. كما في: «التلخيص الحبير» (٢/ ١٩)، وهو كما قال.

٢- «رسالته إلى أهل مكة» – وهو كتابنا هذا –.

٣- «مسائل الإمام أحمد» قال الذهبي، عن أبي داود: وهو من نجباء أصحاب الإمام أحمد، لازم مجلسه مدة، وسأله عن دقائق المسائل في الفروع والأصول. «السير» (١٣/ ٢١٥) وهذه المسائل هي التي دونها في هذا الكتاب.

٤- «المراسيل». طبع بتحقيق/ شعيب الأرنؤوط[1].

٥- وله أجوبه على سؤالات تلميذه أبي عبيد الآجري وهي مطبوعة.

وللتوسع في ترجمة أبي داود ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (٩/ ٥٥ – ٥٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٠٣ – ٢٢١) و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩١– ٥٩٣) للذهبي، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٥٤ – ٥٦/ حوادث سنة ٢٧٥).

---

(١) وله طبعة أخرى بتحقيق د/ عبد الله الزهراني طبعت بدار الصميعي.
ولأبي داود مؤلفات أخرى. ينظر: «المدخل إلى سنن أبي داود» للنورستاني: ص/ ٤٩.

صورة مخطوطة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

«رِسَالة أبي داود: سُليمان بن الأَشْعَث السِّجِسْتَاني»(١)

رواها أبو جعفر: أحمد بن عيسى بن مَاهَان الهَمَذَاني. قال(٢) بِشْر أبو العباس قال: أَمْلَى عَلَيَّ أبو عبد الله(٣) أبوابًا مِن كِتَابِ أبي داود(٤) رَحِمَهُ ٱللَّهُ . قال(٥) أبو الحسن التَّمَّار قال:

كَتَبَ إليَّ أبو داود وهو بمكة- يَزِيد كلام بعضهم على بعض-: سَلَامٌ عليكم، فإني أحمدُ إليكم اللهَ الذي لا إله إلا هو، وأسألهُ أن يُصلي على مُحمدٍ عبده ورسوله ﷺ كثيرًا(٦) كلما ذُكِرَ.

---

(١) في طبعة الشيخ الصباغ: «بسم الله الرحمن الرحيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» ثم سند الكتاب من الإمام عبد الغني المقدسي، إلى أبي داود رحم الله الجميع.

(٢) بالأصل كلمتان لم استطع قراءتهما.

(٣) كلمة بالأصل لم أستطع قراءتها.

(٤) كلمتان بالأصل لم أستطع قراءتهما.

(٥) ثلاث كلمات بالأصل لم أستطع قراءتها.

(٦) «كثيرًا» غير موجودة في «مرقاة الصعود» ولا في طبعة الصباغ.

أما بعدُ: عافانا اللهُ وإياكم عَافِيةً لا مكروه معها، ولا عقابَ بعدها، فإنكم سألتم[١] أن أَذْكُرَ لكم الأحاديثَ التي في «كتاب السنن»: أَهِيَ أَصَحُّ ما عرفتُ في الباب؟

[اختياره أحد الحديثين الصحيحين لقدم حفظ صاحبه][٢]

ووقفتُ على جميعِ ما ذكرتم، واعلموا[٣] أنه كذلك كُلِّهِ، إلا أن يكون قد رُوِيَ من وجهين صحيحين وأحدهما أَقْدَم[٤] إسنادًا، والآخر صاحبه أقدم في الحفظ، فربما كتبتُ ذلك[٥]، ولا أرى في كتابي من هذا عشرةَ أحاديث.

[قلة أحاديث الأبواب]

ولم أكتُب في الباب إلا حديثًا أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديثَ صحاح فإنه يكثر، وإنما أردتُ قرب منفعته.

---

(١) في «مرقاة الصعود»: «سألتموني».

(٢) هذه العناوين من وضع الشيخ الصباغ.

(٣) في «مرقاة الصعود»، وطبعة الصباغ: «فاعلموا».

(٤) في مرقاة الصعود: أقوى، وعند الصباغ: «فأحدهما أقوم».

(٥) قال الشيخ الصباغ معلقًا: «أي: يكتب الحديث الذي صاحبه أقدم في الحفظ، وكأنه يريد بذلك ما عرف عند علماء الحديث بعلو الإسناد».

[إعادة الحديث]

وإذا أعدتُ الحديثَ في الباب من وجهين أو ثلاثة[١] فإنما هو[٢] مِن زيادةِ كلامٍ فيه، وربما تكون[٣] فيه كلمة زائدة[٤] على الأحاديث.

[اختصار الحديث]

وربما اختصرتُ الحديثَ الطويلَ؛ لأني لو كتبته بطوله لم يَعْلَم بعضُ مَنْ يسمعه[٥] ولا يفهم موضعَ الفقهِ فيه[٦]، فاختصرته لذلك.

[المرسل والاحتجاج به]

وأما المراسيل فقد كان أكثرُ العلماء يحتجون بها[٧] فيما

(١) عند الصباغ «أو ثلاثة».
(٢) في مرقاة الصعود: «فإنها».
(٣) سقطت «تكون» من مرقاة الصعود.
(٤) عند الصباغ: «زيادة».
(٥) في مرقاة الصعود: «من سمعه»، وزاد الصباغ هنا: «المراد منه» ومرجعه «فتح المغيث»، و«توجيه النظر».
(٦) في مرقاة الصعود: «منه».
(٧) في مرقاة الصعود ونسخة الصباغ: «فقد كان يحتج بها العلماء»

مضى مثل: سُفْيَان الثَّوْرِي، ومَالك(١)، والأَوْزَاعِي، حتى جاء الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢)، فتكلمَ في ذلك(٣)، وتابعه على ذلك أحمدُ ابن حنبل وغيره(٤).

[قال أبو داود](٥): فإذا لم يكن مُسْنَدٌ ضِدَّ المراسيل، ولم يوجد المُسند، فالمراسيلُ يُحْتَجُّ بها(٦)، وليس هي(٧) مثل المُتصلِ في القُوة.

---

(١) عند الصباغ: «ومالك بن أنس».

(٢) «رحمه الله» غير موجودة في مرقاة الصعود ولا عند الصباغ.

(٣) في مرقاة الصعود ونسخة الصباغ: «فتكلم فيها»، ثم ذكر الشيخ الصباغ كلام السخاوي التالي: قال السخاوي في «فتح المغيث»: «ثم إن ما أشعر به كلام أبي داود في كون الشافعي أول من ترك الاحتجاج به ليس على ظاهره، بل هو قول ابن مهدي، ويحيى القطان، وغير واحد ممن قبل الشافعي، ويمكن أن يكون اختصاص الشافعي لمزيد التحقيق فيه». أهـ. وانظر كلام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المرسل في «الرسالة» ص (٤٦١ – ٤٦٥) بتحقيق العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٤) عند الصباغ زيادة «رضوان الله عليهم».

(٥) غير موجود في مرقاة الصعود ولا عند الصباغ.

(٦) في مرقاة الصعود ونسخة الصباغ: «فالمرسل يحتج به».

(٧) في مرقاة الصعود ونسخة الصباغ: «هو».

[ليس في الكتاب حديث عن متروك]

[قال أبو داود](١): وليسَ في «كتاب السنن» الذي صَنفته عن رَجُلٍ مَتروكِ الحديثِ شيء(٢).

[يبين المنكر]

وإذا كانَ مُنْكَرٌ(٣) بَيَّنْتُ أنه مُنكر، وليس على نحوهِ في البابِ غيره.

[موازنة بينه وبين كتب ابن المبارك، ووكيع ومالك وحماد، وعبد الرزاق]

وهذه الأحاديث ليس منها في كتابِ ابن المُبَارَكِ، ولا في

(١) غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.

(٢) قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٩٧ تحقيق العتر): «ومراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده، على ما ظهر له، أو لمتروك متفق على تركه؛ فإنه قد خرج لمن قد قيل: إنه متروك، ومَنْ قد قيل: إنه متهم بالكذب» وانظر مرقاة الصعود (١/ ٤٣٥) الأقسام التي أخرجها أبو داود في «سننه»، فقال: «... ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبًا، وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها ...».

(٣) في مرقاة الصعود ونسخة الصباغ: «وإذا كان فيه حديث ...».

كتاب ابن وكيع(١) إلا الشيء اليسير(٢)، وعامته في كُتُبِ(٣) هؤلاء مراسيل.

وفي كتاب «السنن» من «موطأ مالك بن أنس» شيءٌ صالح، وكذلك في(٤) مُصنفات حَمَّاد بن سَلَمة، وعبد الرزاق، وليس ثُلث هذه الأحاديث(٥) فيما أحسب(٦) في كتب جميعهم، أعني: مُصنفات: مالك، وحَمَّاد(٧) وعبد الرزاق.

[جمعه السنن واستقصاؤه]

[قال أبو داود](٨): وقد أَلَّفْتُهُ نسقًا على ما وَقَعَ عندي، فإن ذُكِرَ لك عن النبي ﷺ سُنَّةً ليس مما(٩) خَرجتهُ فاعلم أنه

(١) في المرقاة ونسخة الصباغ: «وكيع» وهو الصواب.
(٢) سقطت من المرقاة: «اليسير».
(٣) في المرقاة ونسخة الصباغ: «كتاب».
(٤) عند الصباغ: «من».
(٥) في المرقاة والصباغ: «هذه الكتب».
(٦) في المرقاة: «مما أحسب» وعند الصباغ: «فيما أحسبه».
(٧) في المرقاة: (مالك وحماد بن سلمة ...)، وعند الصباغ: مالك بن أنس، وحماد بن سلمة».
(٨) غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.
(٩) في المرقاة: «فيما».

حديثٌ واهٍ، إلا أن يكون في كتابي من طريقٍ آخرَ فإني لم أُخَرِّج الطُّرُق؛ لأنه يَكْثُرُ(١) على المُتعلم.

ولا أعرفُ أحدًا جَمَعَ على الاستقصاءِ غيري، [ونسألُ اللهَ المغفرة](٢)، وكان الحسنُ بن علي الخَلَّال قد جمعَ منه ثلاثمائة(٣) حديث.

[قال أبو داود](٤) وذكروا عن ابن المُبَارك أنه قال(٥): «السُّنَنُ عن النبي ﷺ نحو تسعمائة حديث»، فقيلَ له: إن أبا يُوسفَ قال: هي ألف ومائة. فقال ابنُ المبارك [رحمه الله](٦): أبو يُوسف يأخذُ بتلك الهَنَّاتِ من هاهنا ومن هاهنا. يعني(٧): الأحاديثَ الضعيفة.

---

(١) عند الصباغ: «يكبر».

(٢) غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.

(٣) كذا بالأصل، وألحق على الهامش «تسعمائة» وفي المرقاة وعند الصباغ: «قدر تسعمائة».

(٤) غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.

(٥) في المرقاة وعند الصباغ: «وذكر أن ابن المبارك قال».

(٦) غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.

(٧) في المرقاة والصباغ: من ها ومن هنا نحو».

[يبين ما فيه وهن شديد]

وما كان في كتابي من أحاديثَ[١] فيه وَهَنٌ شديدٌ فقد بينته[٢]،

---

(١) في المرقاة والصباغ: «حديث».

(٢) قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الأذكار» (ص ٢٥/ط مؤسسة العنود، وص٤٤/ ط الرسالة): « ... واعلم أن «سنن أبي داود» من أكثر ما أنقل منه، وقد روينا عنه أنه قال: «ذكرت في كتابي: الصحيح، وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه ضعف شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»، هذا كلام أبي داود، وفيه فائدة حسنة يحتاج إليها صاحب هذا الكتاب وغيره، «وهي أن ما رواه أبو داود في (سننه) ولم يذكر ضعفه فهو عنده صحيح أو حسن». قال محقق الأذكار» – ط الرسالة – معلقًا على قول أبي داود: « ... وما كان فيه ضعف شديد بينته ...» قال: «وهذا غالبًا، وإلا فإنه قد يسكت أحيانًا عن بيان ضعيف الحديث إما لظهور ضعفه، أو تساهلًا، كما ذكر ذلك المنذري عنه في مقدمة «الترغيب» (١/ ٣٨) قال: وأنبه على كثير مما حضرني حال الإملاء مما تساهل أبو داود في السكوت عن تضعيفه» . اهـ .

وقال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٢): «وقال ابن داسة: سمعت أبا داود يقول: «ذكرت في كتابي الصحيح وما يشبهه وما يقاربه، قال: وما كان فيه وهن شديد بينته» وأعاد العبارة في «السير» =

ومنه ما لا يصح مسندًا(١).

= (١٣/ ٢١٣) ثم قال: «قلت: فقد وفى بذلك بحسب اجتهاده، وبين ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، كاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته – والحالة هذه – عن الحديث أن يكون حسنًا عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري، ويمشيه مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أداني مراتب الصحة، فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاذبًا بين الضعف والحسن، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، ذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه، وكان إسناده جيدًا، سالمًا من علة شذوذ، ثم يليه ما كان إسناده منهما الآخر، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود، ويسكت عنه غالبًا ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل يوهنه غالبًا، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته، والله أعلم».

وراجع: «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٣٥) للحافظ ابن حجر رحمه الله.

(١) في المرقاة والصباغ: «سنده».

[المسكوت عنه صالح]

وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح(١).

وبعضها أَصَحُّ من بعض.

[قال أبو داود](٢): وهذا لو وضَعَهُ غيري لقلتُ أنا فيه أكثر.

[استقصاؤه]

وهو كتابٌ لا تردُ عليك سُنَّةٌ عن النبي ﷺ بإسنادٍ صالحٍ إلا وهو(٣) فيه، إلا أن تكونَ(٤) كلامٌ اسْتُخْرِجَ من الحديثِ، ولا يكادُ يكونُ هذا.

[قيمته ومقداره]

ولا أعلمُ شيئًا - بعد القرآنِ - ألزم للناسِ أن يتعلموا إلا

(١) راجع كلام الذهبي السابق، والباعث الحثيث ص(٥٠- ٥١)، ط مؤسسة العنود.

(٢) غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.

(٣) عند الصباغ: «وهي»، ومرجعه «توجيه النظر».

(٤) في المرقاة والصباغ: «يكون».

هذا الكتاب[١]، ولا يَضُرُّ رجلًا أن يكتبَ من العلمِ شيئًا بعد أن يكتب هذا الكتاب[٢]، وإذا نَظَرَ فيه وتدبره [وتبينه][٣] وتفهمه حينئذٍ يَعْلَمُ مقداره.

[أحاديث كتابه أصول المسائل الفقهية]

وأما هذه المسائل [أي][٤]: مسائل مالك والثوري والشافعي - إنما هذه الأحاديث أصلها[٥].

[آراء الصحابة]

[قال][٦]: ويعجبني أن يكتبَ الرجلُ - مع هذه الكتب - مِنْ رَأْيِ أصحابِ النبي ﷺ.

(١) في المرقاة: «... يتعلموا من هذا الكتاب» وعند الصباغ: «... يتعلموه من الكتاب».
(٢) في المرقاة والصباغ: «... أن لا يكتب من العلم – بعدما يكتب هذه الكتب – شيئًا».
(٣) غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.
(٤) غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.
(٥) في المرقاة والصباغ: «مسائل: الثوري، ومالك، والشافعي. فهذه الأحاديث أصولها».
(٦) غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.

[جامع سفيان]

ويكتبُ أيضًا مثلَ «جامع سفيان الثوري»، فإنه أحسن ما وُضِعَ للناسِ[١] من الجوامع.

[أحاديث السنن مشاهير، ولا يحتج بالغريب]

وهذه الأحاديث التي في[٢] «كتاب السنن» أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئًا من الحديث، ولكن تمييزها[٣] لا يقدر عليه كل إنسان[٤]، مشاهير ولا يُحْتَجُّ[٥] بحديثٍ غريبٍ، ولو رواه مالك ويَحيى القَطَّان، وغيرهما من الثقات[٦].

---

(١) في المرقاة والصباغ: «الناس».

(٢) في المرقاة والصباغ: «الأحاديث التي وضعتها في ...».

(٣) في المرقاة والصباغ: «إلا أن تمييزها».

(٤) في المرقاة والصباغ: «لا يقدر عليه الناس»، وبعدها ثلاث كلمات بالأصل المخطوط لم أستطع قراءتها، وفي المرقاة ونسخة الشيخ الصباغ: «والفخر بها أنها ...».

(٥) في المرقاة والصباغ: «فإنه لا يحتج».

(٦) في المرقاة والصباغ: «ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم».

ولو أن رجلًا احْتَجَّ(١) بحديثٍ غريبٍ وجَدْتَ من يَطْعَنُ عليه(٢)، ولا يُحْتج بالحديث الذي قد احتج به؛ لأنه غريبٌ شاذٌّ لا يُعْرَف(٣)، ولا يقدرُ أحدٌ أن يَرُدَّ عليه حديثًا مَشْهورًا مُتصلًا صحيحًا(٤).

وقال إبراهيمُ النَّخعي: كانوا يكرهون غَريبَ الحديث(٥).

وقال يزيد بن أبي حبيب: إذا سمعتَ الحديثَ فانشدهُ كما تَنْشُدُ الضَّالَة، فإن عُرِفَ وإلا فَدَعْهُ.

[قد يوجد المرسل والمُدَلَّس عند عدم وجود الصحاح]

وفي كتابي هذا ما ليسَ بمُتصلٍ(٦)، وهو مثل: الحسن عن

(١) في المرقاة والصباغ: «ولو احتج رجل».

(٢) في المرقاة والصباغ: «فيه».

(٣) في المرقاة والصباغ: «ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريبًا شاذًّا».

(٤) في المرقاة والصباغ: «فأما الحديث المشهور المتصل فليس يقدر أن يرده عليك أحد».

(٥) في المرقاة والصباغ: «وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الغريب من الحديث».

(٦) في المرقاة والصباغ: «وإن من الأحاديث في كتابي «السنن» ما ليس =

جابر، والحسن عن أبي هريرة، والحَكَم عن مِقْسَم أربعة أحاديث[١]، وكذلك أبو إسحاق عن الحَارِث عن عَليّ رضي الله عنه، ولم يسمع أبو إسحاق من الحَارث شيئًا إلا أربعة أحاديث، ليسَ منها شيءٌ مُسْنَدٌ[٢]، وفي كتابي هذا قليلٌ من هذا من النحو[٣]، وليس للحارث في كتابي – فيما أرى – إلا حديثٌ كتبتهُ بآخرة[٤].

وربما كان في الحديثِ تثبيتُ[٥] صِحَّةِ الحديثِ منه؛ إذا

= بمتصل، وهو مرسل ومدلس، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل ...».

(١) في المرقاة والصباغ: «والحكم عن مقسم عن ابن عباس وليس بمتصل، وسماع الحكم من مقسم أربعة أحاديث».

(٢) في المرقاة والصباغ: «وأما أبو إسحاق عن الحارث عن علي، فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث، ليس فيها مسند واحد».

(٣) في المرقاة والصباغ: «وما في كتاب «السنن» من هذا النحو فقليل».

(٤) في المرقاة والصباغ: «ولعل ليس للحارث الأعور في كتاب «السنن» إلا حديث واحد، فإنما كتبته بآخره».

(٥) في المرقاة والصباغ: «ما تثبت».

كانَ ذلكَ يَخفى عَلَيَّ(١)، فربما تركتُ الحديثَ [منه](٢) إذا لم أَفَهَمْهُ(٣)، وربما كتبته وبينتُ إذا لم أقف عليه(٤)، وربما أتوقفُ عن مثل هذا؛ لأنه ضَرَرٌ على العَامَّةِ أن يُكْشَفَ لهم كُلّ ما كان من هذا النحو(٥) فيما أمضينا(٦) من عيوبِ الحديث؛ لأن عِلْمَ العَامَّةِ يَقْصُرُ عن مثلِ هذا.

[عدد أجزائها]

[قال أبو داود](٧): وكُتُبي هذه السنن ثمانية عشر جزءًا مع «المراسيلِ»، و«المراسيل» جزءٌ من ذلكَ(٨).

---

(١) في المرقاة والصباغ: «إذا كان يخفى ذلك علي».

(٢) غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.

(٣) في المرقاة والصباغ: «أفقهه».

(٤) في المرقاة: «وربما كتبته وبينته أو لم أقف عليه» وعند الصباغ: «وربما كتبته وبينته، وربما لم أقف عليه».

(٥) في المرقاة والصباغ: «من هذا الباب».

(٦) في المرقاة والصباغ: «مضى».

(٧) غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.

(٨) في المرقاة والصباغ: «منها جزء واحد مراسيل».

[حكم المراسيل]

[قال](١): وما يُرْوَى(٢) عن النبي ﷺ من المراسيلِ منه(٣) ما لا يصحُّ، ومنها شيءٌ هو مُسندٌ عند غيري، وهو صحيحٌ مُتصلٌ(٤).

[عدد أحاديث كتابه]

وجميعُ عددِ الأحاديثِ التي في كتابي نحوٌ من أربعةِ آلاف حديثٍ وثمانمائة حديث، والمراسيلُ نحو من ستمائة حديث(٥).

[منهجه في الاختيار]

فَمَيِّزُوا هذه الأحاديثَ والألفاظ؛ فإنه ربما يجيء الحديث

(١) غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.

(٢) في المرقاة وعند الصباغ: «وما روي».

(٣) في المرقاة وعند الصباغ: «منها».

(٤) في المرقاة وعند الصباغ: «ومنها ما هو عند غيري، وهو متصل صحيح».

(٥) في المرقاة: «ولعل عدد الأحاديث التي في كتبي من الأحاديث قدر أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث، ونحو ستمائة حديث من المراسيل».

مِن طريقٍ، وهو عند الناسِ من حديثِ الأئمةِ الذين هم مشهورون، غير أنه ربما طَلَبْنَا اللفظةَ التي يكون لها مَعَانٍ كثيرة.

قال: وقَلَّ مَنْ جَمَعَ هذه الكتب ممن عرفتُ(١).

[قال](٢): وربما يَجِيءُ الإسنادُ فَيُعْلم مِنْ حديثٍ غيره أنه مُتصلٌ(٣)، ولا يتبينه السامع إلا بأن يعلمَ الأحاديثَ وتكونُ له بها معرفة(٤)، فيقف على هذا وهذا(٥)، مثل ما يُرْوَى عن ابن جريج قال: أُخْبِرتُ عن الزهري.

ويرويه البُرْساني، عن ابن جُريج، عن الزهري.

---

(١) في «المرقاة»: «فمن أحب أن يميز هذه الأحاديث مع الألفاظ فربما يجيء الحديث من طريق وهو عند العامة من حديث الأئمة الذين هم مشهورون، غير أنه ربما طلب اللفظة التي تكون لها معاني كثيرة، وممن عرفت وقد نقل من جمع هذه الكتب فمن عرفت».

(٢) غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.

(٣) عند الصباغ: «غير متصل».

(٤) في المرقاة: فيكون له فيه «معرفة».

(٥) في المرقاة والصباغ: «فيقف عليه».

فالذي يسمع يظنُّ أنه مُتصلٌ، ولا يَصِح(١)؛ فإننا تركنا ذلك(٢)، إنما هو لأن أصل الحديثِ غير متصلٍ(٣)، وهو حديثٌ معلولٌ، ومثلُ هذا كثير.

والذي لا يعلم فيقول: قد تَرَكَ حديثًا صحيحًا مثل هذا(٤)، وجَاء بحديثٍ مَعْلُول.

[اقتصاره على الأحكام]

[قال أبو داود](٥): ولم أُصَنِّفْ في هذا الكتابِ(٦) إلا الأحكام، ولم أصنف فيه(٧) كُتب الزُّهْدِ ولا فضائلَ

(١) كلمة بالأصل لم أستطع قراءتها، وفي نسخة الشيخ الصباغ: «بتت». ولعلها الأقرب، وفيا لمرقاة: «بينهم».

(٢) في المرقاة: «فإنما تركنا ذلك».

(٣) عند الصباغ: «هذا لأن الأصل الحديث غير متصل ولا يصح». في المرقاة: «لأن أصل الحديث غير متصل، ولا يصح، وهو حديث معلول».

(٤) في المرقاة وعند الصباغ: «من هذا».

(٥) غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.

(٦) في المرقاة: «وإنما لم أصنف في كتاب «السنن»».

(٧) «فيه» غير موجودة في المرقاة ولا عند الصباغ.

الأعمالِ ولا غيره[١].

وهذه[٢] الأربعة الآلاف والثمانمائة[٣] كُلها في الأحكام، وما غير هذه من الزهد والفضائل وغيره أحاديث كثيرة صحاح لم أُخرجها[٤].

والسلامُ عليكم ورحمة الله[٥].

* * *

*** جاء في نهاية الأصل ما يلي:**

قال أبو جعفر- أحمد بن عيسى الهمذاني-: قال أبو زُرْعَة الرَّازِيُّ: «تُوفي رسول الله ﷺ ومَن رآه وسَمِع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجُل وامرأة، وكُلّ قد روى عنه بسماع

(١) في المرقاة: «كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها».

(٢) في المرقاة وعند الصباغ: «فهذه».

(٣) في الأصل: «المثانمائة».

(٤) في المرقاة: «فأما أحاديث كثيرة صحاح من الزهد والفضائل وغيرها في غير هذا لم أخرجها».

(٥) في المرقاة: «والسلام الله ورحمة الله وبركاته وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما وحسبنا الله ونعم الوكيل».

أو رواية».

نفعنا الله وإياكم بالعلم والسُّنَّةِ، وما عَلِمْنا عِلْمًا أنفع للمسلمين في دُنياهم وآخرتهم مِن هذا الكتاب؛ لأنه في دنياه يعلم أحكام الإسلام الصحيحة منه، وأرجو أن يُثيبه الله في آخرته بطلبه لها وإعمال نفسه بها.

ولا ينبغي لرجلٍ صَاحِب حَديث خرج هذا الكتاب أن يقصر عما ينبغي عليه فيها أن يسمعها بنزول ليتم الكتاب بها، فليس في ذلك عيبٌ على المصنف[١] لمن يريد الثواب من الله، ويريد الدار الآخرة.

والسلام عليكم ورحمة الله، وصلى الله على محمد وآله وسلم وشَرَّفَ وكَرَّمَ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

* * *

(١) كذا بالأصل، ولعلها «المنصف».

أو رواية».

نفعنا الله وإياكم بالعلم والسُّنَّةِ، وما عَلِمْنا عِلْمًا أنفع للمسلمين في دُنياهم وآخرتهم مِن هذا الكتاب؛ لأنه في دنياه يعلم أحكام الإسلام الصحيحة منه، وأرجو أن يُثيبه الله في آخرته بطلبه لها وإعمال نفسه بها.

ولا ينبغي لرجلٍ صَاحِب حَديث خرج هذا الكتاب أن يقصر عما ينبغي عليه فيها أن يسمعها بنزول ليتم الكتاب بها، فليس في ذلك عيبٌ على المصنف(١) لمن يريد الثواب من الله، ويريد الدار الآخرة.

والسلام عليكم ورحمة الله، وصلى الله على محمد وآله وسلم وشَرَّفَ وكَرَّمَ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

* * *

(١) كذا بالأصل، ولعلها «المنصف».